أثر التعديلات القانونية في مجال الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

-دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية-

احمد محمد حمود الحسين المشهدانى*

(*)**احمد محمد حمود الحسين المشهدانى:** باحث ماجستير معهد الدراسات الاسيوية

Email : dmp2022@yahoo.com

المقدمة :

تهدف الدراسة معرفة أثر التعديلات القانونية في مجال الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي من خلال مقارنة حالة بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية، وواقع التعديلات الدستورية والقانونية في تعزيز السياسة الاقتصادية بالدول من خلال عدد من السياسات.

ومن المفترض على نطاق واسع أن سيادة القانون ضرورية للنمو الاقتصادي. ومع ذلك، من الواضح أن سيادة القانون مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل مجموعة متنوعة من المكونات المنفصلة من أمن الأشخاص وحقوق الملكية، إلى الضوابط على الحكومة والسيطرة على الفساد.

لذا في الوقت الحاضر، من المقبول على نطاق واسع في كل من المجال الأكاديمي ومجال صنع القانون أن التعديلات القانونية التي تهدف إلى خلق بيئات تنظيمية صديقة للسوق ضرورية للنمو الاقتصادي. في الواقع، حدد بعض القادة السياسيين أهدافاً لمهامهم لتحسين ترتيب بلدانهم في ممارسة الأعمال. على سبيل المثال، الرئيس الروسي فلاديمير استهدف صراحةً تحسين ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال كأحد أهداف إداراته، وأيضاً الملك سلمان من خلال جعل المستثمر الأجنبي شريك لا غنى عنه في التنمية الاقتصادية، وذلك في ظل تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وبالتالي فإن الرأي القائل بأن القانون مهم، أي أن التعديلات القانونية يمكن أن تحدث فرقاً في تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان، هو إلى حد كبير تراث القانون والأدب المالي، المعروف أيضاً باسم نظرية الأصول القانونية. ووفقاً لهذه النظرية، فإن البلدان التي توفر أنظمتها القانونية حماية أقوى لحقوق المستثمرين والدائنين (عادةً بلدان القانون العام) لديها أسواق مالية أكثر تطوراً واقتصاديات سوق أكثر ديناميكية؛ ومن ثم فالاستنتاج الذي توصل إليه العديد من المفكرين والسياسيين هو أن الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تحسين حماية حقوق المستثمرين والدائنين يجب أن تؤدي إلى التنمية المالية وبالتالي النمو الاقتصادي.[1]

حيث تعد التشريعات الاقتصادية جزء من البيئة الاستثمارية للدول والتي يتم من خلالها توفير الحوافز التي تجذب الاستثمار المحلى والأجنبي إلى الاقتصاد الوطني، علاوة على تأثيرها المباشر على أداء القطاع الخاص، كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر في إعادة توزيع الدخل والثروة

[1]Oto-Peralías, D., & Romero-Ávila, D., (2017). Legal Reforms and Economic Performance: Revisiting the Evidence, the World Development Report 2017 Governance and the Law, University of St. Diego Romero Andrews Ávila Pablo de Olavide University.

فى البلد وفى كفاءة، أو عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة للاقتصاد، ويعكس البناء القانوني في أي دولة الظروف الاقتصادية

فعلي سبيل المثال، نجد بأن المملكة العربية السعودية عملت في الآونة الأخيرة على إجراء العديد من التعديلات في أنظمتها، وكان أهمها نظام الاستثمار، حيث سمحت المملكة الاستثمار الأجنبي للمقيمين عام ٢٠٢١ لكن بشروط، والذي ألغي بدوره النظام السابق "نظام استثمار رأس المال الأجنبي" لعام ١٣٩٩هـ. وبذلك تهدف المملكة إلى جعل القواعد والأنظمة القائمة أكثر فاعلية وملائمة لبيئة الاستثمار من أجل تحسين وتسهيل القيام بالأعمال التجارية، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.[٢]

لذلك فهي لا تألو جهداً في حماية المستثمر الأجنبي، ولهذا الغرض تسعى إلى خلق بيئة استثمارية وتنظيمية جاذبة، تتمثل في تذليل العقبات القانونية من خلال إصدار التشريعات والقرارات وعقد الاتفاقيات الثنائية مع دولة المستثمر الأجنبي.

أما بالنسبة لروسيا، فتخلق السلطات الروسية الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام وتحسين رفاهية السكان، حيث لا يزال النظام القانوني لعام ١٩٩٩ الذي يحكم الاستثمار الأجنبي في تطور. على سبيل المثال، تم اعتماد بعض الأحكام المهمة ودخلت حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠١٧، كان الهدف من هذه التعديلات هو تنفيذ سياسة إلغاء التفويض في الاقتصاد الروسي، والحد إلى حد كبير من مجموعة الكيانات التي لها الحق في السيطرة على الشركات الإستراتيجية – ليس فقط من قبل الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات الخاضعة لسيطرتها، ولكن أيضاً من قبل الشركات الخارجية الخاضعة لسيطرتها، وعليه تقدم المادة ٦ المعدلة من قانون الاستثمارات الأجنبية، آلية عامة لفرز الاستثمار الأجنبي في الاتحاد الروسي، والتي نصت على أنه يحق لرئيس اللجنة الحكومية للرقابة على الاستثمارات الأجنبية الشروع في مراجعة أي معاملة من قبل مستثمر أجنبي في شركة روسية من أجل ضمان الدفاع الوطني وأمن الدولة. لأغراض القانون، يشمل مصطلح "مستثمر أجنبي" أيضًا مواطنًا روسيًا يحمل جنسية أجنبية بالإضافة إلى شركة روسية يسيطر عليها مستثمرون أجانب. بمجرد بدء المراجعة، يجب الموافقة على المعاملة، وإلا سيتم اعتبارها لاغيه وباطلة.[٣]

[٢] بن حسين، حازم، (٢٠٢٠). المملكة تحتضن «الاستثمار» بلوائح وأنظمة تشريعية تخدم الاقتصاد وتحفز المستثمرين، جريدة الرياض، تاريخ المطالعة ٢٩ إبريل ٢٠٢١، الرابط: https://www.alriyadh.com/1851136.

[3] New amendments to Foreign Investment Law introduce a general FDI screening, (30 Jul 2017), Link: https://bit.ly/3cCPEFv.

كما تم اعتماد مجموعة ثانية من التعديلات بعد ذلك بوقت قصير، والتي دخلت حيز التنفيذ في ٣٠ يوليو ٢٠١٧، هذه المجموعة الثانية من التعديلات لم توسع فقط قائمة المعاملات التي تتطلب تصريحًا استراتيجيًا للاستثمار، ولكنها قدمت أيضاً بعض التغييرات الرئيسية فيما يتعلق بصلاحيات المفوضية الحكومية.[٤]

وفي إبريل ٢٠٢٠، وقع الرئيس فلاديمير بوتين مجموعة من القوانين (يشار إليها بشكل غير رسمي باسم قانون الاستثمار)، حيث يتكون التشريع الجديد من القانون الاتحادي "بشأن حماية وتشجيع الاستثمارات الرأسمالية وتطوير النشاط الاستثماري في الاتحاد الروسي" (قانون الاستثمار) والتعديلات ذات الصلة، قانون الضرائب وقانون الميزانية، للسماح باستقرار النظام الضريبي للمستثمرين المؤهلين والسماح بالميزانيات على جميع مستويات الدولة لدعم المشاريع المؤهلة.[٥]

ومع ذلك، مجموعة القوانين الجديدة، في شكلها النهائي ونظراً لنطاقها المحدود كثيراً، لا يعلق أو يحل محل القوانين الأخرى التي تنظم الاستثمار في روسيا (بما في ذلك القوانين الفيدرالية التي تحكم استثمارات رأس المال والاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية فيما يسمى بـ"الشركات المهمة من الناحية الإستراتيجية")، كما أنها لا تحل محل القوانين التي تحكم آليات الاستثمار القائمة بالفعل مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واتفاقيات تقاسم المنتجات، وعقود الاستثمار الخاصة، والمناطق الاقتصادية الخاصة، ومناطق التنمية المتصارعة.

وبالتالي تحتل عملية صنع القرارات الاقتصادية والسياسية مكانة متميزة في الوقت الحاضر نظراً لأنها تتعلق دائماً بتصميم الأهداف وتشكيلها بقصد تكريس بعض النتائج لدعم هذه الأهداف وتوطيدها، كما أن القرارات الاقتصادية والسياسية تؤدى دوراً رئيسياً في توجيه التفاعلات الثقافية والاجتماعية وفى عملية التغيير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات المعاصرة، حيث تواجه المجتمعات مراحل مختلفة من تاريخها منعطفات واحتمالات متعددة للمستقبل يتم رسم معالمها الأساسية عبر صنع القرارات التي تمس الحاضر وتغير الواقع وتمتد أثارها إلى المستقبل من خلال الأسس القانونية، وعملية صنع القرار الاقتصادي والسياسي، ومعيار أساسي للتميز بين الدول.[٦]

[4]VassilyRudomino, and Others, The Foreign Investment Regulation Review: Russia, the lawre views, (20 October 2020), Link: https://bit.ly/3zmxX5Q.

[5]Morgan and Others, Russia Adopts New Investment Law, Lexology, (April 30 2020), Link: https://bit.ly/3aWq39Z.

[٦]المجذوب، محمد، (٢٠١٧). *القانون والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم والسياسية في العالم*، (ط.٤)، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

ومن المسلم به أن لدراسة النظم السياسية والاقتصادية في العالم المعاصر أهمية كبرى، وذلك لأن العالم به بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ما يقرب من مائتي دولة مستقلة، لكل منها نظامها السياسي وقانونها، فإذا كان القانون يقتصر على دراسة النصوص التي تحويها الوثائق الجامدة والتي تنظم طريقة مزاولة الحكم في دولة ما، فإن النظم السياسية تذهب إلى أبعد من ذلك، حيث تعالج كيفية سير المؤسسات القانونية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بها، حيث لا يمكن تفسير النظام السياسي لدولة ما إلا بالرجوع إلى نظامها الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تقدمها والعقائد السائدة فيها والقيم والتقاليد الثقافية لشعبها.[٧]

الكلمات الافتتاحية :

أثر التعديلات القانونية ، الاستثمار الأجنبي، النمو الاقتصادي.

Summary

This research focuses on the impact of legal amendments in the field of foreign investment on economic growth through a case comparison between the Kingdom of Saudi Arabia and the Russian Federation, and the reality of constitutional and legal amendments in strengthening the economic policy of countries through a number of policies that include expanding the scope of the rule of law due to its importance in stimulating growth Economic, as the rule of law is clearly a multidimensional concept, encompassing a variety of discrete components from security of persons and property rights, to controls over government
And controlling corruption, and thus legal amendments can make a difference in improving the economic performance of countries, through legal reforms aimed at improving the protection of the rights of investors and creditors and then financial development and thus economic growth.

So nowadays, it is widely accepted in both academia and law-making that legal amendments aimed at creating market-friendly regulatory environments are essential for economic growth. In fact, some political leaders have set mission objectives to improve their countries' business rankings. For example, Russian President Vladimir explicitly aimed to improve the arrangement of doing business as one of the goals of his administration, as well as King Salman by making the foreign investor an indispensable partner in economic development, in light of achieving the goals of the Kingdom's Vision 2030. Therefore, any possible legal

[٧] البحري، حسن، (٢٠١٨). *النظم السياسية المقارنة*، (ط.٣)، سوريا: كلية الحقوق، جامعة دمشق.

amendments that would make a difference in improving the economic performance of countries, which is called the legacy of law and financial literature, also known as the theory of legal assets. According to this theory, it is countries whose legal systems provide stronger protection of the rights of investors and creditors (usually common law countries) and it is the conclusion of thinkers and politicians that legal reforms aimed at improving protection of the rights of investors and creditors should lead to financial development and thus economic growth.

Key words

The impact of legal amendments, foreign investment, economic growth.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد التعديلات القانونية أحد المفاهيم الإدارية الحديثة، فهي أداة فعالة لتحقيق أهداف طويلة الأمد، حيث يمكن المؤسسات من تحديد قدراتها الحالية والمستقبلية بما يضمن لها النجاح في عالم يتسم بالتغير والتعقيد المستمرين، إذ يتطلب الأمر استخدامًا فعالاً لهذه التعديلات على صعيد السياسة الاقتصادية، والتعرف على واقع التعديلات القانونية، والوقوف على أبرز المشاكل التي يواجهها واضعي القانون وتعديلاته عند تطبيق أدوات وآليات التعديلات القانونية.

رغم أن الكثير من البلدان سادها تفاؤل كبير بقدرة القانون على تحقيق أهداف لا يمكن الوصول إليها بدونه، وبناءً عليه تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيسي مفاده: ما هو أثر التعديلات القانونية، وهل سيكون لها دور فاعل وفعال في السياسة الاقتصادية في دولتي الدراسة السعودية وروسيا؟

ومن خلال هذا التساؤل، يتفرع عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

١. ما هي التعديلات القانونية؟
٢. ما علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون؟
٣. ماهية الثبات التشريعي؟
٤. ماهية الوضع الاقتصادي في دولتي المملكة العربية السعودية وروسيا؟
٥. ماهية النظام الدستوري والقانوني في دولتي المملكة العربية السعودية وروسيا؟
٦. ما هي الإسهامات الفعلية التي قدمها كلاً من التشريع السعودي والروسي لدعم السياسة الاقتصادية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في أحد المواضيع القانونية الحديثة نسبياً وهي التعديلات القانونية والعوامل المؤثرة عليه ودورها في السياسة الاقتصادية للدول، إذ يعتبر هذا المفهوم حديث العهد، لذلك فإن إخضاعه للدراسة الميدانية يعطيه مزيداً من الأهمية خاصة في ظل الظروف والمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسة المتعددة، التي يشهدها العالم في دولتي السعودية وروسيا والتي تستوجب تبنى مفهوم التعديلات القانونية من منظور تطبيقي لمواكبة المتغيرات البيئية المتسارعة.

حيث تكمن أهمية البحث في مدى الاستفادة من التعديلات القانونية في دولتي الدراسة، وأن هذه التعديلات قد تكون سبباً في تطبيق نظام السياسة الاقتصادية، وتتمثل الأهمية فالنواحي التالية:

١) الناحية العلمية (Scientific Approach):

تتمثل أهمية البحث من الناحية العلمية في أنه يعتبر من المواضيع ذات الأهمية على مستوى الدول في دراسة العلاقة بين التعديلات القانونية من جهة، والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى، وسيكون هذا البحث إضافة جديدة في هذا الإطار لتعميق الوعي بأهمية السياسة الخارجية.

٢) الناحية التطبيقية (Applied Approach):

تنبع أهمية البحث في الناحية التطبيقية من النتائج التي يتوصل إليها والتي يمكن أن تساعد في حل المشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجه الدول، مما يساعد المسئولين بالحكومات على الأساليب والطرق التي تؤدى إلى زيادة العلاقات السياسية والاقتصادية الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على أداء التنمية الاقتصادية بصفة عامة في دولتي السعودية وروسيا. ومن ثم، وضع رؤية مستقبلية لمتخذ القرار.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

إن السياسة التشريعية في المجال الاقتصادي يجب أن يشمل خطة تشريعية تطويرية لتطوير حزمة من التشريعات الاقتصادية علي أسس تستجيب للتطورات التجارية الحديثة وأفضل الممارسات التجارية الدولية الحديثة، والتي تشمل التشريع التجاري وتشريعات الشركات والمحاكم التجارية، والتشريعات التي تنظم دور ومسئوليات المؤسسات (العامة والخاصة والأهلية) التي تتولي الرقابة والإشراف علي القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن التشريعات المالية التي تشمل إدارة

المال العام وتنظم الرقابة علي المؤسسات المالية ومؤسسات الأعمال والمهن غير المالية، وكذلك تشريعات العمل والأجور والرواتب، والرقابة الإدارية والمالية. لذا تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) التعرف على أثر التعديلات القانونية كمفهوم حديث من مفاهيم السياسة الاقتصادية.
٢) التعرف على واقع التعديلات الدستورية والقانونية في تعزيز السياسة الاقتصادية بالدول من خلال التعرف على سياساتها والتي تتمثل في:
- سياسة تقييم التعديلات الدستورية، وسياسة تقييم القانون.
- التعرف على معوقات تعزيز السياسية الاقتصادية من وجهة نظر الدستور.
- التعرف على كيفية مساهمة التعديلات القانونية في تعزيز السياسية الاقتصادية.
- التعرف على تعزيز السياسية الاقتصادية من خلال التعديلات القانونية لدولتي الدراسة.

رابعاً: فروض الدراسة:

تعتمد الدراسة على عدة فروض كالتالي:

١) تعزز القيادة الحكومية للمملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية سياساتهما الاقتصادية من خلال تعديل النصوص القانونية في الدستور الخاص بهما.
٢) يوجد أثر للتعديلات القانونية للمملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية على تعزيز السياسة الاقتصادية لهما وفق الخطط الاقتصادية المحددة.
٣) تساهم وجود خطة إستراتيجية للتعديلات القانونية في تعزيز السياسية الاقتصادية للملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية.
٤) سعت المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية إلى تطوير اقتصادها من خلال عمليات الإصلاح الاقتصادي وتوفير بيئة استثمارية وفق رؤية إستراتيجية محددة بالرغم من الأزمات التي واجهتها ولازالت تواجها في سبيل ذلك.

خامساً: منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية موضوع البحث، وتحليل أبعادها، ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المقدمة وتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم من خلاله تحديد أبعاد وخصائص الظاهرة المدروسة، ووصفها وصفاً موضوعياً، عبر جمع البيانات، والحقائق، باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. ومن ثم تم توظيف هذا المنهج في وصف

وتحليل مصادر المعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة لوصف وتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها.

سادساً: حدود الدراسة:

تمثل الفترة من (٢٠٠٨ إلى ٢٠٢١) الإطار الزمني للدراسة، نظراً لتأثيرات تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. وذلك لأن الأزمة الاقتصادية كانت سبباً في اتخاذ الدول مسار جديد بإعطاء السياسة الاقتصادية في مجال التشريع القانوني قدراً كبير من الاهتمام ومن ضمن هذه الدول السعودية، وروسيا.

سابعاً: هيكلية الدراسة:

وتكونت الدراسة من مقدمة وتشمل الإطار العام للدراسة (مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، وأهم الفرضيات التي ستنتج تحليلها الدراسة، منهج الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات السابقة، هيكل الدراسة)، بالإضافة إلى أربع فصول والتي تطرقت إلى موضوع الإطار النظري للدراسة والذي شمل (الفصل الأول تناولت الدراسة موضوع مفهوم وأهمية القانون وعلاقته بعلم الاقتصاد، والفصل الثاني تناولت الدراسة موضوع التعديلات الدستورية والقانونية ومعوقاتها، والفصل الثالث تناولت الدراسة موضوع مفهوم السياسة الاقتصادية والتشريعات الاقتصادية، والفصل الرابع من خلال دراسة الحالة الفعلية على المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية، ثم يتم التطرق إلى النتائج والتوصيات التي خلصت بها الدراسة.

الإطار النظري لكل فصل تحدث عن:

الفصل الأول مفهوم وأهمية القانون وعلاقته بعلم الاقتصاد:

يمثل القانون مجموعة من القواعد التي توجه سوك الأفراد والمجتمعات، ويحكم شكل العلاقة بين كافة أطراف التفاعلات البشرية، فهو ضرورة اجتماعية تمثل انضباط الفرد من حيث حقوقه والتزاماته المنصوص عليها في كل مجتمع.

وبانخراط الفرد مع الجماعة، فإن العديد من العلاقات المتنوعة والمختلفة تظهر كنتيجة للتفاعل بينه وبينها، وهو ما يؤدي إلى الصراع والتنافس بغرض استئثار المصالح الشخصية على مصالح الآخرين، وهي إحدى النزعات التي تميز النفس البشرية والتي بطبيعته تميل إلى الأنانية وحب المصلحة الشخصية على حساب مصالح الآخرين.

وفي ضوء ذلك، فإن هناك حاجة لوضع ضوابط تحدد ما هو مسموح وما هو غير مسموح في تنظيم العلاقة بين الأفراد والجماعات وشكل التفاعلات البشرية بين الناس، وهو الغرض الأساسي لوضع القانون الحاكم في أي دولة أو مجتمع أفراد، بما يوجُد علاقة متبادلة بين القانون والمجتمع الخاص به. إنَّ علاقة القانون والمُجتمع يبعضهما البعض علاقة أساسيّة ومتينة، فلا يُوجد قانون بِلا مُجتمع، كما أنّه ليس هناك مُجتمع بدون قوانين تحكُمه.

على الرغم من أن مصطلح القانون يسود باعتباره القواعد والمبادئ والمؤسسات التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، وأن وجوده يعتبر مطلباً ضرورياً للمجتمع، نظراً لأن الإنسان في نفس الوقت كائن اجتماعي ونظامي، فهو لا يقوم بذلك فقط. يعيش في مجتمع يشعر بالحاجة إلى وجود ضوابط وقواعد تحكم أفعاله طواعية أو غير إرادية، لا يتفق الفقهاء على تعريف شامل للقانون، ربما بسبب تأثيرهم على دور القانون في المجتمع، وجهات نظر مختلف للغرض ووظيفة القانون، لأن مذاهبهم القانونية تختلف من ناحية، ومن ناحية أخرى تختلف المفاهيم الاجتماعي والاقتصادية والسياسة من مجتمع إلى آخر.[٨] إن وجود القانون مهم جداً للتحكم في سلوك الفرد في المجتمع، لأن سلوك الفرد ينبع من غريزة حب الذات لديه،وإذا ترك الأمر وفقاً لمشيئته فقد يغلب مصلحته على مصلحة الآخرين، وعندئذ تكون الغلبة للأقوى، وتصبح القوى هي الحكم الفصل في تسوية العلاقات ولا يجني المجتمع من ذلك سوى الاضطراب والفوضى، وتصدق في وصف هذه الحياة بصدق (لكل شخص الحق في أن يفعل ما يريد، لا أحد يستطيع أن يفعل ما يريد، لا سيطرة فالجميع سيد، الجميع سيد الجميع عبد).[٩]

تتجلى أهمية القانون بأنه علم اجتماعي له علاقة بجميع علوم الحياة لأن موضوعه هو الإنسان وسلوكه مع نظائره، أعماله وردود أفعاله، ويوضح له حقوقه وواجباته التي عليه أن يقوم بها، ومن يفضل القانون عن العلوم الأخرى يصعب عليه فهم علم القانون وتحقيق الغرض منه. وهذه نتيجة طبيعية وحتمية لخاصية اجتماعية القاعدة القانونية.[١٠]

إن علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون ولا سيما الحقوق المدنية والتجارية تفوق علاقته ببقية العلوم، لأن كلاً من هذه العلوم يهتم بصلات المبادلة بين الأفراد، فالعلوم مهما كان نوعها، وفي

[٨] زيدان، مؤيد، (٢٠١٨). *علم الاجتماع القانوني "الإجازة في الحقوق"*، سورية: الجامعة الافتراضية السورية.
[٩] إدريس، فاضلي، (٢٠٠٧). *مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون*، (ط٣)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
[١٠] البكري، عبد الباقي والبشير، زهير، (د.ت). *المدخل لدراسة القانون*، بيروت: العاتك لصناعة الكتاب.

سبيل الوصول إلى صياغة مختلفة القوانين وإظهار حقائق معينة فإنها تستعين ببعضها البعض، وبالتالي تشكل وحدة متكاملة ومترابطة.[١١]

حصر القانون استخدام الاقتصاد في قانون مكافحة الاحتكار، المنظم في الصناعات، والضرائب، وبعض الموضوعات الخاصة مثل تحديد الأضرار المالية. حيث احتاج القانون إلى علم الاقتصاد للإجابة على أسئلة مثل "ما هي حصة المسئول في السوق، هل ستحد ضوابط الأسعار على التأمين، من يتحمل عبء ضريبة أرباح رأس المال...إلخ". ابتداءً من أوائل الستينات، تغير هذا التفاعل المحدود بشكل كبير عندما توسع التحليل الاقتصادي للقانون ليشمل المجالات الأكثر تقليدية في القانون، مثل الملكية والعقود والأضرار والقانون الجنائي والإجراءات والقانون الدستوري.[١٢]

هذا الاستخدام الجديد للاقتصاد في القانون غير طبيعة المنح القانونية، والفهم المشترك للقواعد والمؤسسات القانونية، وحتى ممارسة القانون.

الفصل الثاني التعديلات الدستورية والقانونية ومعوقاتها:

تعتبر دراسة ما هيه التعديلات الدستورية والقانونية، وكذلك أشكالها وإجراءاتها وقيودها الموضوعية، ذات أهمية كبيرة في استخلاص النتائج والآثار التي تخلفها التعديلات الدستورية على النظام الدستوري بصفة عامة، وكذلك التوازن الأساسي بين السلطة والحرية بصفة خاصة، من خلال الكشف عن إجراءات وقيود عملية المراجعة للتعديل الدستوري في مختلف النظم الدستورية، والكشف عن مبدأ الاستقرار التشريعي الذي يعهد إليه بممارسة وظيفة مراجعة التعديلات الدستورية، حيث يعد هذا مؤشراً على فهم الدستور ومراكز الثقل التي يتمتع بها مختلف السلطات في النظام الدستوري، وكذلك مؤشرات قياس صلابة أو مرونة الوثائق الدستورية، وأثر التعديلات الدستورية على الجوانب النظرية للتعديلات، وعلى مكانة حق الإنسان وحرياته الأساسية في التعديلات الدستورية.

التعديل هو قانون أساسي للحياة، فلا شيء يبقى على حالة؛ إذ يستدعي مرور الأيام، وتطور النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية تعديل القواعد المرتبطة بها، فما كان ممتازاً بالأمس، يصبح غير مواكب لسنة التطور اليوم، متخلفاً عنها، وقد يكون معيقاً لها. فسنة التطور والتحول تقتضي التأثير على تلك الأوضاع، مما يستدعي مسايرة هذه السنن والتعامل معها حتى لا

[١١] عبد الله، خبابه ومبارك، بلاطة، (٢٠١٠). *أساسيات في الاقتصاد العام*، (ط.١)، الجزائر: مؤسسة شباب الجامعة.

[12] The modern field is said to have begun with the publication of two landmark articles—Ronald H. Coase, The Problem of Social Cost, 3 J. L. & ECON. 1 (1960) and Guido Calabresi, Some Thoughts on Risk Distribution and the Law of Torts, 70 YALE L.J. 499 (1961).

تتعطل ميزة الحياة في المجتمع. والدستور هو الذي يرسم الأوضاع التي تعيشها الدولة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية إنما يعيد صياغة هذه الأوضاع لتشكل منها سياسات تنفيذها.

وتختلف الدساتير من حيث نشأتها باختلاف طبيعتها، وهل هي عرفية أو مكتوبة، كذلك تختلف الدساتير المكتوبة باختلاف النظام السياسي للدولة، فمن الدول من تتبنى الأسلوب غير الديمقراطي فتجع للحاكم دوراً رئيسياً في إنشاء الدستور. ويترتب على اختلاف هذه الأنواع نتائج تؤثر على طريقة تعديل القانون.[١٣]

وتعديل الدساتير أمر واقع، تفرضه ظروف كل دولة، وهذه التعديلات تعود في المقام الأول إلى التأثر بالفلسفة الفكرية والسياسية السائدة وقت التعديل، وهكذا بقية دساتير الدول يتم تعديلها وفقاً للظروف والأحداث التي تمر بها.

والتعديلات القانونية تؤثر في القواعد الدستورية القائمة، وقد يمس أموراً خطيرة من أمور الدولة؛ لذلك تأخذ الدساتير هذا الأمر في اعتبارها فتشدد من إجراءات التعديل، وتقيدها بشكل كبير حتى لا يكون الدستور عرضة للتعديل في كل وقت، لذا غالباً ما تربط إجراءات التعديل بالقوى النافذة في الدولة، إما رئيس الدولة، أو البرلمان، أو يشترط عرضه على المجالس المحلية في الدولة الاتحادية، أو يطرح في استفتاء شعبي ي يؤخذ فيه رأي جميع الشعب.[١٤]

ونظراً لتأثير التعديلات القانونية على القواعد الدستورية فقط حظرت بعض الدساتير تعديل قواعد دستورية معينة، مثلاً نظام الحكم في الدولة، وبعضها فرضت مدة معينة لا يجوز تعديل الدستور خلالها.

حيث تختلف الإجراءات والشروط الواجب إتباعها لتعديلات القانونية باختلاف نوعية الدستور المعتمد فيما إذا كان مرناً أو جامداً، وعادة ما تتضمن الدساتير مجموعة من الضوابط التي تستند إليها السلطة المختصة بتعديل الدستور أثناء قيامها بالعملية التعديلية، ويعود السبب في ذلك إلى الحفاظ على الوثيقة الدستورية السامية، واستجابة لظروف متنوعة تجعلها قابلة للتعديل في ظل هذه القيود والضوابط، ومن ثمة فإن الدساتير تقيم نوعاً من التوازن بين الحاجة إلى صيانة نصوصها من العبث بواسطة وضع قيود دقيقة لبلوغ تعديلها، وبين الحاجة إلى إحداث مواءمة بين هذه النصوص والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.[١٥]

---

[١٣] الحديثي، إبراهيم، (٢٠١٣). تعديل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، *مجلة الشريعة والقانون*، ع٢٥، ٢١-٧٩.
[١٤] رابحي، أحسن، (٢٠١٢). *الوسيط في القانون الدستوري*، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
[١٥] بركات، مولود، (٢٠٢١). آثار التعديلات الدستورية على النظام الدستوري الجزائري، **رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١ – بن يوسف بن خده، الجزائر.

ومن أهداف التعديلات القانونية:

١. مسايرة التطور
٢. إكمال النقص التشريعي
٣. تغيير النظام السياسي أو نظام الحكم
٤. دوافع التعديلات القانونية

وتحدثنا عن مبدأ الثبات التشريعي وآثاره القانونية:

إن تحديد الطبيعة القانونية لمبدأ الثبات التشريعي مسألة تتجاذبها العديد من الآراء الفقهية، فهناك من يكيف تلك المبادئ على أنها مبادئ تحويلية لطبيعة القانون،[١٦] فتنظر إلى أن القانون الذي تم اختياره من قبل الأطراف قد اندمج في العقد وأصبح بنداً من بنوده وشرطاً تعاقدياً كباقي شروط العقد، فيفقد هذا القانون صفته القاعدية ولا يبقى منه سوى اسمه[١٧]، ومن هنا أصبحت لتلك المبادئ أثر تحويلي لطبيعة القانون المختار من اعتباره قانوناً يحكم العقد، إلى اعتباراً بنداً ضمن بنود هذا العقد.

إلا أن إعطاء مبدأ الثبات التشريعي الصفة التحويلية للقانون وذلك لاتجاه إرادة الأطراف إلى اختياره إن كان يصح بشأن مبدأ الثبات التشريعي التعاقدية؛ فماذا عن مبدأ التوقيف التشريعي التي ترد في صلب القانون ذاته بدون أن تستند إلى إرادة المتعاقدين؟ ونضيف إلى ذلك أن الفقه السالف يجمع على أنه من آثار اندماج قانون الإرادة في العقد أن يكون من حق المتعاقدين استبعاد بعض أحكام القانون المختار والاتفاق على مبدأ أخرى في العقد حتى وإن كانت مخالفة لنص أمر في القانون المختار.[١٨] وما إن سلمنا بذلك، فهذا الأثر لا يتفق – وليس هو المقصود – عند اتفاق الأطراف على مبدأ الثبات التشريعي، بل على العكس يبقى الأطراف ملزمين ببنود القانون المختار، وكل ما هنالك ألا يلزم المستثمر الأجنبي بالتعديلات التي قد تطرأ على هذا القانون.

أصبح مبدأ الثبات التشريعي عاملاً مهماً في تحديد مقدار التعويض المناسب عند الإخلال بالتوازن العقدي، فقد يكون هذا التعويض أكثر بكثير من مما هو عليه في الحالات الاعتيادية؛ لأنه المسألة تتعلق بحفظ التوقعات التي قد تكون جوهرية في التعاقد. وذلك كله ما لم يكن القانون

[١٦] سلامة، أحمد، (٢٠١٢). *مدونة أبحاث في القانون الدولي الخاص، شروط التوقيف التشريعي في عقود الاستثمار والتجارة الدولية*، (ط.١)، القاهرة: دار النهضة العربية.
[١٧] كسال، سامية، (٢٠١٦). دور شرط الثبات التشريعي المدرج في عقود الاستثمار في حماية المستثمر الأجنبي، *مجلة الحقوق والحريات*، ع٣، ١٥٧-٢٠٠.
[١٨] الأسعد، بشار، (٢٠٠٦). *عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة*، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

الواجب التطبيق (أي قانون الدولة المتعاقدة) يحظ بشكل صريح إيراد مثل هذا المبدأ، في هذه الحالة يعد مبدأً باطلاً في ظل القانون الواجب تطبيقه.

الفصل الثالث مفهوم السياسة الاقتصادية والتشريعات الاقتصادية:

تسعى جميع البلدان إلى سلوك أفضل الطرق التي تخدم أغراض التنمية وتحقق أهداف اقتصادية معينة على مستوى المجتمع ككل، كالبطالة والتضخم والنشاط الإنتاجي والتجاري والعلاقات الاقتصادية مع الدول والكيانات الأخرى، ويتم تنظيم هذه التفاعلات الاقتصادية للدولة من خلال السياسة الاقتصادية التي توجه النشاط الاقتصادي بكافة أركان بما يضمن تحقيق هذه الأهداف، فهي تشير إلى مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير فيه وتحسين الأداء الاقتصادي الكلي للدولة.

وتستخدم السياسة الاقتصادية في إطار البحث عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة في المجتمع، وتشير هذه السياسات الاقتصادية إلى السياسة المالية التي تهتم بالجوانب المالية، كالإنفاق والضرائب، وتقوم بتنفيذها السلطة المالية، والسياسة النقدية، والتي تهتم بالمتغيرات النقدية، وتأثير ذلك في مختلف الجوانب الاقتصادية في المجتمع، ويقوم بتنفيذها عادة البنك المركزي.

مفهوم السياسية الاقتصادية في النظم الاقتصادية:

هي لم تعد مجرد مجموعة من الإجراءات التصحيحية، وإنما أصبح دورها هو العمل على تحقيق المصلحة العامة، وتتلخص مشكلة السياسة الاقتصادية في اختيار القيم المناسبة لهذه الأهداف، التي من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم المصلحة العامة وهذا لا يتحقق إلا من خلال تبني الإجراءات النوعية التي تهدف إلى تغيير المظاهر النوعية للبنيان الاقتصادي كتغيير نظم المنافسة أو الاحتكار أو التكتلات.[١٩]

مفهوم السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:

هي مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع الإسلامي في جانبها المتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومن مهام ولي الأمر إعداد هذه السياسة وتنفيذها في المجتمع بالتعاون مع أهل العقد والحل وذوي الخبرة في الاختصاص.[٢٠]

---

[١٩] عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠٣). *السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)*، (ط.١)، مصر: مجموعة النيل العربية.

[٢٠] شريف، عمر، (٢٠٠٣). *السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي*، مداخلة في إطار المؤتمر الوطني حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغربية، جامعة باتنة: كلية علوم التسيير، الجزائر.

أهداف السياسية الاقتصادية:

١) النمو الاقتصادي:

هو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للنظام السائد خلال فترة زمنية طويلة، وإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحقيق تلك الزيادة باعتبارها عملية تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تؤدي إلى الانتقال من بنية اقتصادية مختلفة (البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة إلى بيئة اقتصادية متقدمة (بنية اقتصادية – اجتماعية جديدة) وكذلك يعرف بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[٢١]

٢) تقليص البطالة:

تعرف على أنها ظاهرة اقتصادية تتمثل في عدم ممارسة الأفراد الذين في سن العمل النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة لظروف خارجة عن إداراتهم بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه.[٢٢]

ويعرفه الاقتصادي "Hackett" على أنه اختلال بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية الجزئية، أو أنه مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية قليلة من السلع والخدمات.[٢٣]

٣) توازن ميزان المدفوعات:

يعرف على أنه بيان يسجل الحقوق الدولية والديون الدولية على الدولة، خلال مدى معينة تكون في العادة سنة.[٢٤]

التشريعات الاقتصادية وأثرها على السياسة الاقتصادية

أن السياسة الاقتصادية تتمثل في مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة لتضمن تحقيق الأهداف التنموية لها وتحقيق رفاهية المجتمع، وبشكل أكثر تحديداً فإن الأهداف التي تسعى الدولة أن تحققها من خلال سياستها الاقتصادية تتمثل في تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي والنشاط الاقتصادي والإنتاجي والتجارية وتحقيق التوازن بين السوق الداخلي والسوق الخارجية، علاوة على تقليل معدلات

---

[٢١] دحام، إلهام، (٢٠١٣). *فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي*، (ط.١)، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

[٢٢] صالح، لويس والموسوي، محمد، (٢٠١٨)، آليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها: دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، ٢(١٠٨)، ٣١٤.

[٢٣] الربيعي، رجاء، (٢٠١٣). *دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي*، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع.

[٢٤] شهاب، مجدي، (٢٠٠٧). *الاقتصاد الدولي المعاصر*، مصر: دار الجامعة الجديدة.

البطالة والتشغيل للقوى العاملة الوطنية والمحافظات والسيطرة على معدلات التضخم والركود الممكنة بما يحافظ على رفاهية أفراد المجتمع.

١. بعض تجليات السياسة المالية في الدستور:

تبرز السياسة المالية في المملكة العربية السعودية من خلال ما ورد في الدستور من أحكام حيث تشير المادة (١٢) على تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام، وكذلك المادة (١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ... وغيرها) من المواد التي تعكس حرص الدستور على الأموال العامة وعلى ترشيد استعمالها والرقابة عليها. وأيضاً المادة (٢٠) التي تنص على عدم فرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة وعلى أساس من العدل.. ولا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام.

في روسيا الاتحادية تشير المادة (٣٤) لا يجوز السماح بممارسة النشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، والمادة (٧١) التي تنص على أن للاتحاد الروسي ولاية قضائية تعمل على تنظيم الحريات والحقوق الإنسانية والمدنية والمواطنة، وتنظيم حقوق الأقليات القومية وحمايتها، وعلاقتها بالاقتصاد الخارجي. ومنها أيضاً المادة (٧٤، ٧٥، ٧٦، ... وغيرها) من المواد التي تعكس حرص الدستور على الأموال العامة وعلى ترشيد استعمالها والرقابة عليها.

ويمكن الإشارة أن المادة (٥٧) التي تنص على واجب دفع الضرائب، حيث يجب إلزام الجميع بدفع الضرائب والرسوم المحددة قانونياً، ولا يجوز أن يكون للقوانين التي تحدد ضرائب جديدة أو تؤثر سلباً على دافعي الضرائب أثر رجعي. وهناك العديد من المواد التي تعطي من الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية قيمة دستورية كدلالة على أهميتها.

٢. بعض تجليات السياسة الاجتماعية في الدستور:

يمكن الإشارة إلى دستور المملكة العربية السعودية الذي ورد فيه أن المملكة العربية السعودية تحرص على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم، والمادة (١٠) أن الدولة تقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى المادة (٢٧) التي تنص على أن الدولة تكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية، وغيرها من المواد ذات البعد الاجتماعي التي يزخر بها الدستور.

يمكن الإشارة إلى دستور المملكة العربية السعودية الذي ورد فيه عزم شعب روسيا الاتحادية على بناء مؤسسات أساسية والمادة (١٩،٢١) أن الدولة تقوم على مبادئ الكرامة الإنسانية وضمان عام للمساواة، بالإضافة إلى المادة (٣٩) التي تنص على أن الدولة تعمل على دعم المسنين وذوي الإعاقة حيث يحدد القانون المعاشات والمنافع الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وغيرها من المواد ذات البعد الاجتماعي التي يزخر بها الدستور.

٣. بعض تجليات السياسة البيئية في الدستور:

يمكن الإشارة إلى ما ورد في دستور المملكة العربية السعودية في المادة (٣١، ٣٢) أن الدولة تعنى بالصحة العامة... وتوفر الرعاة الصحية لكل مواطن، والمحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.

وكذلك بدستور روسيا الاتحادية المادة رقم (٤١، ٤٢) التي تنص على مبدأ الحق في الرعاية الصحية، والتعليم المجاني، والمادة (٢٧) التي تنص على حرية التنقل فلكل فرد موجود قانونياً على أراضيها له حرية اختيار مكان الإقامة.

فما ورد في هذه المواد يكرس اهتمام الدول بالسياسة البيئية، ويجعلها في مصاف القيم الدستورية تأكيداً على أهميتها، إلى جانب سياسات أخرى مثل السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

إن دور التشريعات الاقتصادية مهم جداً، إذ يفترض فيها أن تعكس بجلاء السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، ناهيك عن مساهمتها المفترضة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشتى أبعادها، أو على الأقل في تحسين الوضع الاقتصادي السائد. حيث أن نجاح أي سياسة اقتصادية رهن بمدى تجسيدها على أرض الواقع وأن القواعد القانونية تمثل أداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف.

الفصل الرابع تناول أثر التعديلات الدستورية والقانونية على السياسة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية:

تناول هذا الفصل النظام الدستوري والقانوني في كل من المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحاد وبيان تأثير السياسة الاقتصادية في كل منهما على التعديلات الدستورية والقانونية، مع بيان أثر التعديلات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

النظام السياسي لحالتي الدراسة:

- أن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية هو نظام ملكي مع سلطات واسعة للملك ينص عليها الدستور السعودي وتنظم العلاقة بين سلطات الملك والسلطات الثلاث المكونة لنظام الحكم في المملكة.
- أن النظام الدستوري والقانوني في المملكة العربية السعودية مبني بما يتوافق مع نصوص وأحكام الشريعة الإسلامية، ويمنح المحاكم السعودية سلطة تقديرية في تنزيل أحكامها وتطبيقها، ويتم البث في القضايا الخلافية من خلال المحاكم الشرعية، ديوان المظالم، المحاكم واللجان شبه القضائية، والمجلس الأعلى للقضاء.
- أما في الحالة الروسية، فإن نظام الحكم في روسيا الاتحادية قائم على مفهوم القيصرية كرأس الهرم للنظام الحاكم فيها بسلطات مطلقة، ويندرج تحت سلطته الحكام الفرعيين للولايات والسلطات المحلية، مع وجود مجلس الدوما كممثل للمقاطعات المختلفة، واستمر هذا الحال حتى الوصول إلى نموذج الديمقراطية الموجهة.

النظام الاقتصادي لحالتي الدراسة:

- أن المملكة العربية السعودية نجحت في الانتقال من كونها دولة ريعية معتمدة على عائدات صادرات النفط إلى التنويع الاقتصادي من القائم على مجموعة من المبادئ الاقتصادية الأساسية توجت بتبني المملكة للخطة التنموية ٢٠٣٠ بغرض الارتقاء باقتصاد المملكة ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ودمجها في سوق المال العالمية، وتطوير الصناعة في الكثير من المجالات الحيوية للمملكة كالصناعات الإنتاجية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير البنية التحتية المحلية والاستثمار وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية ورفع نسبة الصادرات غير النفطية.
- نجحت المملكة العربية السعودية في وضع الأسس الأولية بشكل فعّال لتحقيق أهدافها التنموية وتعزيز مكانتها الاقتصادية من خلال الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارية التي تبنتها وهو ما أهلها إلى أن تكون صاحبة أكبر تأثر في سوق الطاقة العالمي وأن تكون من الأعضاء الفاعلين في مجموعة العشرين G20 لأكبر اقتصاديات العالم.
- حافظت روسيا الاتحادية ما بعد الاتحاد السوفييتي على مكانتها الاقتصادية العالمية رغم حالة الانهيار المؤقت التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، ويعتبر غنى روسيا بموارد

الطاقة الطبيعية خصوصاً النفط والغاز من أهم مقومات الاقتصاد الروسي لتحقيق هذه الأهداف، علاوة على الصناعة العسكرية، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية من خلال برامج وسياسات الحفز الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز التبادلات التجارية مع العديد من الدول الهامة كالصين، والسعودية والعديد من الدول العربية.

- شكل التوجه الروسي بالانفتاح والتعاون الشامل مع جميع دول المنطقة في إطار إستراتيجيتها الرئيسية أحد الأدوات الأساسية التي سعت لتنفيذها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقبول تعددية الوجهات والتوجهات في تحركاتها بحيث لا تستثنى أية رقعة جغرافية أو دولة في منطقة معينة والمبادرة بلعب دور فاعل في العديد من قضايا العالمية كتحرير التجارة والاستثمار العالمي؛ والحفاظ على البيئة ومواجهة أو الحد من ظاهرة التغير المناخي والخروج من الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تؤثر في روسيا كالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

أثر التعديلات القانونية على النمو الاقتصادي لحالتي الدراسة:

- أن التعديلات القانونية في السياسة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية قد أثرت بشكل ملحوظ على الوضع الاقتصادي للمملكة ونسب النمو الاقتصادي المحلية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تحسن بيئة الأعمال في المملكة، وتمكين القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي وجعلها بيئة أكثر جاذبية بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات غير المستغلة سابقاً وكذلك زيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب.
- أن التعديلات الدستوري في السياسات الاقتصادية لروسيا الاتحاد الحديثة قد أثرت بشكل إيجابي وملحوظ على القوة الاقتصادية لروسيا ومعدلات النمو الاقتصادي فيها، ورغم أن قوة هذا التأثير ليست بشكل الكبير مقارنة بقوى عالمية أخرى حققت معدلات نمو ثابتة وأعلى بكثير من روسيا كالصين والهند والبرازيل وغيرها، إلا أنه لا يمكن تجاهل الطفرة الاقتصادية التي حققت روسيا الحديثة، وهو ما أهلها لأن تكون لاعباً أساسياً في الاقتصاد العالمي جعلها أحد الأعضاء في مجموعة السبع الاقتصادية الكبرى وأصبحت تسمى مجموعة الثمانية الكبار، وذلك حتى تعليق عضويتها في المجموعة كرد فعل من أعضاء المجموعة نتيجة للحرب على أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ مع بقائها ضمن مجموعة العشرين الاقتصاديين الكبار في العالم.

التوصيات:

- توصي الدراسة بأن تواصل المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية نهج الإصلاح الاقتصادي وتوفير مناخ استثماري أكثر جذباً لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وزيادة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتنويع عملية الإنتاج المحلي المعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة ومشتقاتها.
- توصى الدراسة بأن تحافظ المملكة العربية السعودية على المكتسبات الإصلاحية والاقتصادية التي بأوبئتهما مكانة عالمية في الاقتصاد العالمي وهما بذلك عضوان فاعلان في مجموعة العشرون لأقوى اقتصاديات العالم.
- توصي الدراسة بأن تقوم المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية بحماية مكتسباتها الاقتصادية واحتياطاتها الإستراتيجية من العملات الأجنبية والعملة المحلية من خلال تنويع سلة العملات والتبادل التجاري بينهما وبين شركاؤهما بما يحافظ على هذه القيمة.

المراجع :

أولاً المراجع العربية :

[١] دراغمة، بهاء، (٢٠١٤). مدى انسجام القوانين الاقتصادية الفلسطينية مع أحكام القانون الأساسي المعدل، **رسالة ماجستير**، جامعة القدس، فلسطين.

[١] بن حسين، حازم، (٢٠٢٠). المملكة تحتضن «الاستثمار» بلوائح وأنظمة تشريعية تخدم الاقتصاد وتحفز المستثمرين، جريدة الرياض، تاريخ المطالعة ٢٩ إبريل ٢٠٢١، الرابط: https://www.alriyadh.com/1851136.

[١] المجذوب، محمد، (٢٠١٧). *القانون والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم والسياسية في العالم*، (ط.٤)، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

[١] البحري، حسن، (٢٠١٨). *النظم السياسية المقارنة*، (ط.٣)، سوريا: كلية الحقوق، جامعة دمشق.

[١]زيدان، مؤيد، (٢٠١٨). *علم الاجتماع القانوني "الإجازة في الحقوق"*، سورية: الجامعة الافتراضية السورية.

[١]إدريس، فاضلي، (٢٠٠٧). *مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون*، (ط.٣)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

[١]البكري، عبد الباقي والبشير، زهير، (د.ت). *المدخل لدراسة القانون*، بيروت: العاتك لصناعة الكتاب.

[١]عبد الله، خبابه ومبارك، بلاطة، (٢٠١٠). *أساسيات في الاقتصاد العام*، (ط.١)، الجزائر: مؤسسة شباب الجامعة.

[١]عبد الله، خبابه ومبارك، بلاطة، (٢٠١٠). *أساسيات في الاقتصاد العام*، (ط.١)، الجزائر: مؤسسة شباب الجامعة.

[١]ألحديثي، إبراهيم، (٢٠١٣). تعديل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، *مجلة الشريعة والقانون*، ع٢٥، ٢١-٧٩.

[١]رابحي، أحسن، (٢٠١٢). *الوسيط في القانون الدستوري*، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

[١]بركات، مولود، (٢٠٢١). آثار التعديلات الدستورية على النظام الدستوري الجزائري، **رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١ – بن يوسف بن خدة، الجزائر.

[١]سلامة، أحمد، (٢٠١٢). *مدونة أبحاث في القانون الدولي الخاص، شروط التوقيف التشريعي في عقود الاستثمار والتجارة الدولية*، (ط.١)، القاهرة: دار النهضة العربية.

[١]كسال، سامية، (٢٠١٦). دور شرط الثبات التشريعي المدرج في عقود الاستثمار في حماية المستثمر الأجنبي، *مجلة الحقوق والحريات*، ع٣، ١٥٧-٢٠٠.

[1]الأسعد، بشار، (٢٠٠٦). *عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة*، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

[1]عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠٣). *السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)*، (ط.١)، مصر: مجموعة النيل العربية.

[1]شريف، عمر، (٢٠٠٣). *السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي*، مداخلة في إطار المؤتمر الوطني حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغربية، جامعة باتنة: كلية علوم التسيير، الجزائر.

[1]دحام، إلهام، (٢٠١٣). *فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي*، (ط.١)، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

[1]صالح، لويس والموسوي، محمد، (٢٠١٨)، آليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها: دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، ٢(١٠٨)، ٣١٤.

[1]الربيعي، رجاء، (٢٠١٣). *دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي*، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع.

[1]شهاب، مجدي، (٢٠٠٧). *الاقتصاد الدولي المعاصر*، مصر: دار الجامعة الجديدة.

ثانياً المراجع الاجنبية :

Oto-Peralías, D., & Romero-Ávila, D., (2017). Legal Reforms and Economic Performance: Revisiting the Evidence, the World Development Report 2017 Governance and the Law, University of St. Diego Romero Andrews Ávila Pablo de Olavide University.

[1]New amendments to Foreign Investment Law introduce a general FDI screening, (30 Jul 2017), Link: https://bit.ly/3cCPEFv.

[1]VassilyRudomino, and Others, The Foreign Investment Regulation Review: Russia, the lawre views, (20 October 2020), Link: https://bit.ly/3zmxX5Q.

[1]Morgan and Others, Russia Adopts New Investment Law, Lexology, (April 30 2020), Link: https://bit.ly/3aWq39Z.

[1]The modern field is said to have begun with the publication of two landmark articles—Ronald H. Coase, The Problem of Social Cost, 3 J. L. & ECON. 1 (1960) and Guido Calabresi, Some Thoughts on Risk Distribution and the Law of Torts, 70 YALE L.J. 499 (1961